

## من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي

From Electoral Legitimacy to Performance Legitimacy in the Moroccan Constitutional System

الدكتور: أنوار التازي

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء

### ملخص

تناقش هذه الورقة البحثية، موضوع الانتقال من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الإنجاز في النظام الدستوري المغربي، في ضوء التحول الذي شهده مفهوم الشرعية السياسية من التركيز على مشروعية الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات، إلى الاهتمام كذلك بمدى قدرة المؤسسات المنتخبة على ممارسة السلطة بكفاءة وتحقيق نتائج ملموسة. فالانتخابات تشكل إحدى أهم الآليات الديمقراطية لتجديد النخب ومنح التفويض السياسي، غير أن هذا التفويض لا يكتسب قيمته الكاملة إلا من خلال ترجمته إلى سياسات عمومية تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتساهم في تعزيز الثقة في المؤسسات وترسيخ المشروعية السياسية.

وتبرز الورقة البحثية، الأداء الحكومي باعتباره مجالا أساسيا لاختبار فعالية الشرعية الانتخابية، من خلال قدرة الجهاز التنفيذي على تنفيذ برامجه، وتحقيق الالتزامات المعلنة، وتحسين جودة الخدمات والمرافق العمومية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، وترسيخ مبادئ الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة. كما تكتسب شرعية الإنجاز أهمية متزايدة بالنظر إلى ارتباطها المباشر بالحياة اليومية للمواطنين وبمستوى الثقة والرضا عن المؤسسات المنتخبة.

وتخلص الورقة البحثية، إلى أن الشرعية السياسية في السياق المغربي لا تبدو محصورة في لحظة الاقتراع، بل تتخذ طابعا ديناميا يتجدد من خلال الممارسة والنتائج والاستجابة للمطالب المجتمعية. ويعكس ذلك انتقالا تدريجيا من تصور الشرعية باعتبارها شرعية مصدر قائمة على التفويض الانتخابي، إلى تصور أكثر اتساعا يجعلها أيضا شرعية أداء وإنجاز، بما يعزز التكامل بين الديمقراطية التمثيلية وفعالية السياسات العمومية، ويجعل جودة النتائج المحققة عنصرا أساسيا في استدامة المشروعية والثقة المؤسساتية.

الكلمات المفتاحية: الشرعية الانتخابية، شرعية الإنجاز، المشروعية السياسية، النظام الدستوري المغربي، الأداء الحكومي، الثقة المؤسساتية.

### Abstract

This research paper examines the transition from electoral legitimacy to performance legitimacy within the Moroccan constitutional system, in light of the transformation undergone by the concept of political legitimacy, from a focus on the legitimacy of access to power through elections to a broader concern with the capacity of elected institutions to exercise power effectively and deliver tangible results. Elections constitute one of the principal democratic mechanisms for renewing political elites and conferring political mandates. However, the value of such a mandate can only be fully realized through its translation into public policies that respond to citizens' economic and social needs, contribute to strengthening trust in institutions, and consolidate political legitimacy.

The paper highlights government performance as a key domain for assessing the effectiveness of electoral legitimacy, particularly through the executive branch's capacity to implement its programs, fulfill its stated

commitments, improve the quality of public services and facilities, promote social and territorial justice, and uphold the principles of good governance and accountability. Performance legitimacy has consequently gained increasing importance due to its direct connection with citizens' everyday lives and with their levels of trust and satisfaction with elected institutions.

The paper concludes that political legitimacy in the Moroccan context is not confined to the electoral moment; rather, it assumes a dynamic character that is continuously renewed through institutional practice, achieved results, and responsiveness to societal demands. This reflects a gradual shift from conceiving legitimacy primarily as source-based legitimacy, grounded in electoral mandate, toward a broader understanding that also encompasses performance and achievement legitimacy. Such a development strengthens the complementarity between representative democracy and the effectiveness of public policies, while making the quality of achieved outcomes a fundamental element in sustaining political legitimacy and institutional trust.

**Keywords:** Electoral Legitimacy; Performance Legitimacy; Political Legitimacy; Moroccan Constitutional System; Government Performance; Institutional Trust.

#### مقدمة

تشكل مسألة الشرعية السياسية إحدى القضايا المركزية في دراسة الدولة والنظام السياسي، بالنظر إلى ارتباطها بأسس ممارسة السلطة ومبررات قبولها داخل المجتمع. وقد ارتبطت الشرعية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة، بصورة أساسية، بالانتخابات باعتبارها الآلية التي تتيح التعبير عن الإرادة الشعبية، وتحديد ممثلي المواطنين، وتجديد النخب السياسية في إطار قواعد دستورية وقانونية تضبط عملية الوصول إلى المؤسسات المنتخبة. ومن هذا المنظور، تمثل نتائج الاقتراع أساساً أولياً لاكتساب المشروعية اللازمة لممارسة السلطة، غير أن هذه المشروعية لا تستنفذ دلالتها بمجرد الوصول إلى مواقع القرار.

فممارسة الحكم تفرض على المؤسسات والفاعلين المنتخبين مسؤوليات تتجاوز الحصول على ثقة الناخبين، لتشمل القدرة على ترجمة البرامج والتعهدات إلى سياسات عمومية، والاستجابة للحاجات المجتمعية، وتحقيق قدر من الفعالية في تدبير الشأن العام. ولذلك أصبح تقييم السلطة لا يرتبط فقط بكيفية الوصول إليها، وإنما أيضاً بما تنتجه الممارسة من نتائج، وبمدى قدرة المؤسسات على الوفاء بالالتزامات التي تشكلت على أساسها الثقة الانتخابية. وفي هذا الإطار، برز الإنجاز باعتباره أحد المعايير الأساسية للحكم على جودة الممارسة السياسية والمؤسسية، وعلى مدى استمرار القبول المجتمعي بأداء الفاعلين العموميين.

ويكتسي هذا التحول أهمية خاصة في النظام الدستوري المغربي، الذي شهد تطوراً في تنظيم العلاقة بين المؤسسات وممارسة السلطة، لاسيما مع دستور 2011 الذي كرس الاختيار الديمقراطي، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وعزز مكانة الحكومة والبرلمان في تدبير الشأن العام، إلى جانب التنصيب على مبادئ الحكامة الجيدة وربط ممارسة المسؤوليات العمومية بتحقيق الفعالية والنجاح. وبذلك، لم تعد العملية الانتخابية مجرد وسيلة لتشكيل المؤسسات، بل أصبحت مدخلاً لمسار مؤسسي يستدعي تقييم الممارسة على ضوء ما تحققه من نتائج وما توفره من استجابات للمطالب والانتظارات الاجتماعية.

يبرز الانتقال من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الإنجاز، باعتباره تحولاً في معيار تقييم الممارسة السياسية، حيث تظل الانتخابات أساساً لتكوين السلطة، بينما يرتبط استمرار الثقة فيها بقدرتها على تحويل التفويض الذي حصلت عليه إلى سياسات وقرارات ونتائج ملموسة. وهو ما يجعل دراسة هذا الانتقال ضرورية لفهم طبيعة المشروعية السياسية في النظام الدستوري المغربي، وحدود العلاقة بين التفويض الشعبي من جهة، وفعالية الأداء المؤسسي وجودة المخرجات العمومية من جهة أخرى.

يلاحظ المتتبع لمسار الفعل الانتخابي في المغرب أن هذا الأخير عرف حركية متواصلة على مستوى الأدوار والوظائف المنوطة به، بما يعكس تحولات متدرجة في تصور العملية الانتخابية وموقعها ضمن البناء السياسي والمؤسساتي. غير أن استقرار تطور المشهد السياسي المغربي يكشف، في المقابل، عن صعوبة الفصل بصورة حاسمة بين عناصر التغير وعناصر الاستمرارية، إذ إن العديد من التحولات التي قدمت باعتبارها مداخل لتجاوز اختلالات الممارسة الانتخابية سرعان ما تحولت إلى مكونات مستقرة ضمن بنية العملية الانتخابية.

وتبرز هذه المفارقة بوضوح في استمرار حضور مسألة أزمة الانتخابات في الخطاب السياسي المغربي منذ مرحلة الاستقلال، سواء من خلال إثارة قضايا التشكيك في نزاهة النتائج، أو محدودية فعالية المؤسسات المنتخبة، أو ضعف الثقة في مخرجات العملية الانتخابية. وفي المقابل، ظلت الإصلاحات القانونية والمؤسساتية المتعاقبة تقدم باعتبارها استجابات لهذه الإشكالات، غير أن بعض الحلول التي اعتبرت في مرحلة معينة متغيرات إصلاحية سرعان ما أضحت بدورها جزء من الثوابت المنظمة للممارسة الانتخابية. وفي هذا السياق، تكتسب المنافسة السياسية أهمية مركزية باعتبارها نتيجة طبيعية لقيام نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية وتداول التمثيلية عبر آلية الاقتراع، إذ لا تستقيم الوظيفة الديمقراطية للانتخابات دون وجود تعدد في الاختيارات السياسية وتنافس بين الفاعلين حول استمالة الناخبين وتقديم البرامج والبدائل. ومن ثم، يشكل الفعل الانتخابي القناة الأساسية التي تنتقل من خلالها المنافسة السياسية من المجال الخطابي إلى المجال المؤسساتي.

وانطلاقاً من هذا الواقع، يمكن القول إن الحركية التي عرفها المسلسل الانتخابي المغربي ارتبطت في جانب مهم منها، بتطور وعي السلطة السياسية بوظائف الانتخابات وأهدافها، وبمحاولات التوفيق بين خصوصية النظام السياسي المغربي من جهة، ومتطلبات العمل الحزبي والتعددية السياسية من جهة أخرى<sup>4214</sup>.

#### أهمية الموضوع

تكتسب دراسة الانتقال من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الإنجاز أهمية علمية وعملية بالنظر إلى التحولات التي عرفتها ممارسة السلطة السياسية في المغرب، لاسيما في ظل دستور 2011 الذي عزز مكانة الانتخابات في إنتاج الشرعية الديمقراطية، وربط ممارسة السلطة بمبادئ المسؤولية والمحاسبة والحكمة الجيدة وتقييم السياسات العمومية. وتتجلى الأهمية العلمية للموضوع في محاولة تحليل مفهوم الشرعية السياسية من منظور يتجاوز اختزالها في لحظة الاقتراع، من خلال البحث في مدى استمرار الشرعية التي تكتسبها النخب السياسية عبر الانتخابات بعد انتقالها إلى مرحلة ممارسة السلطة. فالوصول على التفويض الانتخابي لا يمثل بالضرورة نهاية مسار بناء الشرعية، وإنما قد يشكل بداية لمرحلة أخرى تصبح فيها القدرة على الإنجاز، وتنفيذ البرامج، والاستجابة للانتظارات الاجتماعية، وتحقيق النتائج عناصر مؤثرة في استمرارية الشرعية السياسية.

أما الأهمية العملية فتتمثل في ارتباط الموضوع بتقييم أداء المؤسسات المنتخبة، ولا سيما الحكومة والبرلمان، ومدى وفائها بالتزاماتها وبرامجها، فضلاً عن علاقته بمستوى الثقة في المؤسسات السياسية وسلوك الناخبين في الاستحقاقات الانتخابية اللاحقة. كما تبرز أهمية الموضوع في ظل التحول الذي تعرفه علاقة المواطن بالمؤسسات السياسية، حيث لم يعد الناخب يكتفي بمنح صوته باعتباره وسيلة لإنتاج التمثيلية، وإنما أصبح الأداء السياسي والقدرة على تحقيق النتائج من بين المحددات التي يمكن أن تؤثر في تقييمه للنخب والمؤسسات وتجديد ثقته بها.

#### أهداف الموضوع

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها فيما يلي:

4214 إلهام، الطالي. (2026). محددات الهندسة الانتخابية في المغرب. العدد 569. مجلة المستقبل العربي. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. ص. 5.

- ✓ تحديد الإطار المفاهيمي للشرعية الانتخابية وشرعية الإنجاز وتمييزهما عن المفاهيم المرتبطة بالمشروعية السياسية والتمثيلية الديمقراطية.
- ✓ تحليل الأسس الدستورية للشرعية الانتخابية في المغرب، وبيان مكانة الانتخابات في إنتاج التمثيلية السياسية وممارسة السلطة.
- ✓ دراسة التحول في مفهوم الشرعية السياسية من شرعية تستمد أساسها من نتائج الانتخابات إلى شرعية ترتبط أيضاً بمستوى الأداء والإنجاز.
- ✓ تحليل العلاقة بين الشرعية الانتخابية وشرعية الإنجاز، وبيان ما إذا كان الإنجاز يمثل امتداداً للشرعية الانتخابية أم معياراً مستقلاً لاستمرارها وتجديدها.
- ✓ دراسة دور مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في الانتقال من شرعية التفويض الانتخابي إلى شرعية الأداء والنتائج.

#### الإشكالية

إلى أي حد أسهم النظام الدستوري المغربي في الانتقال من الشرعية المستمدة من التفويض الانتخابي إلى شرعية قائمة على الإنجاز والأداء والمساءلة، وما مدى تأثير هذا التحول في استمرار الشرعية السياسية وتجديدها؟

#### التساؤلات الفرعية

- ✓ ما المقصود بالشرعية الانتخابية، وما الأسس الدستورية التي تقوم عليها في المغرب؟
- ✓ ما المقصود بشرعية الإنجاز، وما المعايير التي يمكن اعتمادها لقياسها؟
- ✓ إلى أي حد تمثل الانتخابات مصدراً كافياً لاستمرار الشرعية السياسية، أم أن ممارسة السلطة تفرض مصادر أخرى للشرعية؟
- ✓ ما دور مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في الانتقال من شرعية التفويض إلى شرعية الأداء والنتائج؟
- ✓ إلى أي حد يساهم تقييم السياسات العمومية والأداء المؤسسي في تعزيز شرعية الإنجاز؟
- ✓ هل يؤدي ضعف الإنجاز السياسي إلى تآكل الشرعية الانتخابية، أم أن الشرعية الانتخابية تظل قائمة بصرف النظر عن مستوى الأداء؟

#### فرضية البحث

تنتقل الدراسة من فرضية مركزية مفادها: كلما تمكنت المؤسسات والنخب السياسية من تحويل التفويض الانتخابي إلى سياسات عمومية وإنجازات ملموسة، مدعومة بالمساءلة والحكامة الجيدة، ازدادت قدرة الشرعية الانتخابية على الاستمرار والتجديد، بينما يؤدي ضعف الأداء وعدم الوفاء بالالتزامات الانتخابية إلى إضعاف الثقة السياسية وتآكل الشرعية، بما يجعل الإنجاز أحد المحددات الأساسية لاستدامة الشرعية السياسية في النظام الدستوري المغربي.

#### المنهج المتبع

تعتمد دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي، مدعوماً بأدوات تحليلية، من خلال وصف وتحليل مظاهر الشرعية الانتخابية وأسسها داخل النظام الدستوري المغربي، والوقوف على التحولات التي طرأت على مفهوم الشرعية السياسية وانتقالها من مجرد التفويض الانتخابي إلى الارتباط بمؤشرات الإنجاز والأداء والمساءلة.

كما تستند الدراسة إلى مقارنة قانونية وسياسية، إذ تركز المقاربة القانونية على تحليل المقتضيات الدستورية والقانونية المنظمة للانتخابات وممارسة السلطة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتقييم السياسات العمومية، في حين تنصرف المقاربة السياسية إلى

تحليل أداء الفاعلين والمؤسسات السياسية ومدى قدرتهم على ترجمة التفويض الانتخابي إلى سياسات عمومية وإنجازات ملموسة، وما يترتب عن ذلك من آثار على استمرار الشرعية السياسية وتجديدها.

### التصميم المعتمد

المحور الأول: الشرعية الانتخابية كأساس للمشروعية السياسية في النظام الدستوري المغربي

الفقرة الأولى: الأسس الدستورية للشرعية الانتخابية

الفقرة الثانية: الانتخابات وإنتاج التمثيلية السياسية

الفقرة الثالثة: حدود الشرعية المستمدة من الاقتراع

المحور الثاني: شرعية الإنجاز وإعادة بناء الشرعية السياسية

الفقرة الأولى: مفهوم شرعية الإنجاز ومؤشراتها

الفقرة الثانية: الأداء الحكومي والسياسات العمومية كمعيار للشرعية

الفقرة الثالثة: المسؤولية والمحاسبة وتجديد الشرعية السياسية

المحور الأول: الشرعية الانتخابية كأساس للمشروعية السياسية في النظام الدستوري المغربي

تشكل الشرعية الانتخابية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المشروعية السياسية في الأنظمة الديمقراطية، باعتبار أن الانتخابات تمثل الآلية التي يتم من خلالها التعبير عن الإرادة الشعبية وإسناد السلطة إلى ممثلين يستمدون مشروعية ممارستهم من الاختيار الحر للناخبين. ومن ثم، فإن العلاقة بين الانتخابات والشرعية السياسية لا تقتصر على إنتاج المؤسسات التمثيلية، وإنما تمتد إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتكريس مبدأ التمثيلية وربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية.

وفي السياق المغربي، حظيت الانتخابات بمكانة دستورية بارزة، خاصة في ظل دستور 2011، الذي جعل من السيادة للأمة التي تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثلها، كما أقر مبدأ الاختيار الحر للمواطنين باعتباره أساسا لممارسة الحقوق السياسية. وبذلك أصبحت الشرعية الانتخابية مرتبطة بإنتاج التمثيلية السياسية وتشكيل المؤسسات المنتخبة، بما يجعل نتائج الاقتراع مصدرا أساسيا لتحديد الخريطة السياسية وإسناد المسؤوليات داخل المؤسسات الدستورية.

غير أن اكتساب الشرعية من خلال الانتخابات يثير في المقابل إشكالية حدود هذه الشرعية، ومدى كفاية التفويض الانتخابي وحده لضمان استمرار المشروعية السياسية خلال مرحلة ممارسة السلطة. فالشرعية التي تنتجها صناديق الاقتراع تظل في حاجة إلى ترجمة عملية من خلال حسن تدبير الشأن العام، وتنفيذ البرامج والالتزامات الانتخابية، والاستجابة للانتظارات المجتمعية، والخضوع لآليات الرقابة والمساءلة<sup>4215</sup>.

الفقرة الأولى: الأسس الدستورية للشرعية الانتخابية

تشكل الشرعية الانتخابية المدخل الإجرائي والقانوني الأكثر تعبيرا عن مبدأ السيادة الشعبية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة. وفي النسق الدستوري المغربي، المتميز بالجمع بين المرجعيات التاريخية والأطر الحداثية، لم تعد العملية الانتخابية مجرد تقنية لاستبدال النخب أو توزيع المقاعد، بل ارتقى بها دستور 2011 لتصبح مرتكزا دستوريا بمرتبة "الثابت" الناظم لتشكيل السلطة التنفيذية والمؤسسات التمثيلية.

ويقوم النظام الدستوري المغربي على جملة من المبادئ الناظمة التي تحول الانتخابات من مجرد إجراء تقني إلى قاعدة أصلية لإنشاء السلطة وتأكيد مشروعيتها ومن بينها: الخيار الديمقراطي كثابت دستوري جامع، حيث رسخ المشرع الدستوري في الفصل

4215 عبد العزيز، الهالي، (2023). النظام الانتخابي والأحزاب السياسية بالمغرب. عدد 5. مجلة ابن خلدون للدراسات والقانونية والاقتصادية والاجتماعية. ص. 16.

الأول من دستور 2011 مفهوم الخيار الديمقراطي باعتباره أحد الثوابت الجامعة للأمة إلى جانب الدين الإسلامي، والوحدة الوطنية، والملكية الدستورية<sup>4216</sup>.

إن تحصين الخيار الديمقراطي وجعله غير قابل للتعديل الدستوري وفق أحكام الفصل 175 يمنح الشرعية الانتخابية أفقا ملزما للجميع، بحيث أصبحت الانتخابات الحرة والنزيهة والمنظمة هي الوسيلة الوحيدة والمشروعة للوصول إلى إدارة الشأن العام. حيث نص الفصل 175 في الباب الثالث عشر المتعلق بمراجعة الدستور، أنه لا يمكن أن تتناول المراجعة الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة، وبالاختيار الديمقراطي للأمة، وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور<sup>4217</sup>.

كما أن تكريس مبدأ السيادة للأمة وتعددية التمثيل يعتبر من بين المبادئ الأصلية للشرعية الانتخابية، حيث ينص الفصل الثاني من الدستور على أن السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها. تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيهة والمنظم<sup>4218</sup>.

ويؤكد هذا النص أن الشرعية الديمقراطية تستمد وجودها المباشر من الإرادة الشعبية الصريحة المعبر عنها عبر صناديق الاقتراع. ويتكامل هذا المبدأ مع الفصل السابع الذي منح الأحزاب السياسية النصيب الأكبر في تأطير المواطنين والتعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة على أساس التناوب الديمقراطي<sup>4219</sup>.

لم يكتف الدستور المغربي بتقرير المبادئ العامة للشرعية الانتخابية، بل أوجد ضمانات إجرائية ومؤسسية تلزم السلطات بفرز نتائج اقتراعية ذات أثر قانوني وسياسي مباشر على تشكيل السلطة التنفيذية والتربوية. حيث يشكل الفصل 47 من دستور 2011 القطيعة الأبرز مع التجارب الدستورية السابقة في بناء الشرعية الانتخابية، إذ ينص على أن: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها".

إن ربط التعيين الملكي لرئيس الحكومة بصندوق الاقتراع والنتائج المعلنة يرسخ مفهوم الشرعية الانتخابية المباشرة للجهاز التنفيذي، حيث أصبحت صناديق الاقتراع هي المحدد القانوني الرئيسي لهوية رئيس الحكومة وللأغلبية الكفيلة بتشكيلها، وهو ما يعزز ثقة المواطن في أثر صوته الانتخابي<sup>4220</sup>.

ارتقى الدستور بزاهة الانتخابات إلى مرتبة الالتزام الدستوري على عاتق السلطات العمومية. فقد نص الفصل 11 على وجوب توفير الوسائل الكفيلة بالنهوض بمشاركة المواطنين، وأقر زجر المخالفين لمبادئ الشفافية والصدق الانتخابي، إضافة إلى مؤسسة الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات. علاوة على ذلك، أوكل الدستور للقضاء الدستوري النظر في صحة انتخاب أعضاء البرلمان ونزاهة عمليات الاستفتاء، مما يجعل حماية الشرعية الاقتراعية اختصاصا قضائيا أصيلا.

ومن جهة أخرى، واستنادا إلى الباب الثاني عشر من الدستور، المتصل بالجماعات الترابية والجهوية المتقدمة، نص الفصل 136 و139 على أسبقية المجالس المنتخبة في تدبير الشؤون الترابية عبر الاقتراع المباشر، وتكريس مبادئ الحكامة الترابية، مما يمد الشرعية الانتخابية إلى المستويات المحلية والجهوية كرافد أساسي لتثبيت المشروع السياسية للدولة على كامل التراب الوطني<sup>4221</sup>.

<sup>4216</sup> الفصل الأول من دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-91 في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر.

<sup>4217</sup> الفصل 175 من دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-91 في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر.

<sup>4218</sup> الفصل الثاني من دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-91 في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر.

<sup>4219</sup> يحيى، عبد القادر. (2021). القضاء الدستوري ورهان ضمان الشفافية والنزاهة الانتخابية بالمغرب. عدد 9. مجلة العلوم القانونية والسياسية. ص. 201-224.

<sup>4220</sup> أتركين، محمد. (2017). الدستور والدستورية في المغرب: من فصل السلط إلى صك الحقوق. منشورات مجلة العلوم القانونية. ص. 25.

<sup>4221</sup> أشرف، العباس. (2019). تحولات المشروع السياسية في المغرب بين المرجعية التأسيسية والدينامية الانتخابية. عدد 148. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.

### الفقرة الثانية: الانتخابات وإنتاج التمثيلية السياسية

تشكل الانتخابات إحدى الآليات الأساسية لإنتاج التمثيلية السياسية وتجسيد مبدأ السيادة الشعبية، إذ لا تنحصر وظيفتها في مجرد توزيع المقاعد وتجديد النخب السياسية، وإنما تتجاوز ذلك إلى تحويل الإرادة الحرة للناخبين إلى تمثيل مؤسسي يستمد مشروعيتها من صناديق الاقتراع. فالانتخابات، في بعدها الدستوري، تمثل حلقة وصل بين المجتمع ومؤسسات الدولة، من خلال تمكين المواطنين من اختيار ممثليهم والمساهمة، بصورة غير مباشرة، في تحديد التوجهات العامة للسياسات العمومية. ومن ثم، فإن قوة التمثيلية لا تقاس فقط بعدد المقاعد المحصل عليها، وإنما كذلك بمدى قدرتها على التعبير عن التعددية الاجتماعية والسياسية، والاستجابة للانتظارات المجتمعية، وتحويل نتائج الاقتراع إلى ممارسة سياسية ومؤسسية تعزز الثقة في المؤسسات المنتخبة<sup>4222</sup>.

عمل دستور 2011 على تعزيز مكانة الانتخابات باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لتجسيد الاختيار الديمقراطي، وربط ممارسة السلطة بمبادئ التمثيلية والمشاركة والتعددية. كما أقر مجموعة من الضمانات الرامية إلى توسيع قاعدة المشاركة والتمثيل السياسي، سواء من خلال تكريس مبدأ المناصفة والمساواة بين النساء والرجال، أو تشجيع مشاركة الشباب، فضلا عن تطوير الإطار القانوني المنظم للاستحقاقات الانتخابية. وقد ساهم اعتماد أنماط الاقتراع اللائحي في عدد من الدوائر، إلى جانب آليات التمييز الإيجابي، في إتاحة إمكانيات أوسع لتمثيل مختلف القوى والتيارات السياسية داخل المؤسسات المنتخبة. كما شكلت الإصلاحات التي طالت القوانين التنظيمية الانتخابية، محاولة لإعادة تنظيم عملية توزيع المقاعد وتعزيز تعددية التمثيل داخل المؤسسة التشريعية والمجالس الترابية.

غير أن إنتاج التمثيلية السياسية عبر الانتخابات لا يعني بالضرورة تحقق المشروعية السياسية بصورة تلقائية، ذلك أن المشروعية الانتخابية تظل، في جوهرها، مشروعية إجرائية تحتاج إلى أن تترجم إلى ممارسة سياسية ومؤسسية قادرة على استدامة ثقة المواطنين. وفي هذا الإطار، تكشف الممارسة السياسية المغربية عن وجود فجوة نسبية بين التمثيلية القانونية التي تنتجها صناديق الاقتراع وبين التمثيلية السياسية والمجتمعية الفعلية التي تقاس بمدى قدرة المؤسسات المنتخبة على التعبير عن المطالب الاجتماعية والاستجابة لها. ويبرز العزوف الانتخابي وتفاوت نسب المشاركة من استحقاق إلى آخر باعتباره من أبرز التحديات التي تواجه عمق التمثيلية، إذ قد تفضي المشاركة المحدودة إلى إنتاج مؤسسات تستوفي شروط الشرعية الانتخابية من الناحية القانونية، لكنها تواجه في المقابل تحدياً يتعلق بدرجة قبولها وثقة المواطنين في قدرتها على تمثيلهم بصورة فعلية<sup>4223</sup>.

ويزداد هذا التحدي بفعل التحولات التي عرفتها بنية التنافس الانتخابي، ولاسيما تراجع الوظيفة التأطيرية للأحزاب السياسية وتزايد حضور الاعتبارات الشخصية والمحلية في تحديد الاختيارات الانتخابية. فقد أصبح التنافس، في بعض السياقات، متأثراً بدور الأعيان وأصحاب الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وبشبكات العلاقات المحلية، وهو ما قد يؤدي إلى انتقال جزء من المنافسة من مجال البرامج والسياسات العمومية إلى مجال الولاءات الشخصية والعصبية المحلية. ومن شأن هذه الدينامية أن تضعف الوظيفة السياسية للانتخابات، وتحول الناخب من فاعل يختار مشروعاً سياسياً وبرنامجاً مجتمعياً إلى مجرد طرف في عملية تنافس انتخابي يغلب عليها أحيانا الطابع الشخصي والمحلي<sup>4224</sup>.

لا تقف تحديات المشروعية عند حدود العملية الانتخابية ذاتها، وإنما تمتد إلى طبيعة ممارسة السلطة بعد الانتخابات. فحتى عندما تفرز الانتخابات مؤسسات تتمتع بشرعية قانونية، فإن قدرة هذه المؤسسات على ممارسة تأثير فعلي في صناعة القرار تظل مرتبطة بموقعها داخل بنية النظام السياسي والدستوري. وي طرح في هذا السياق موضوع العقلنة البرلمانية وتوزيع الاختصاصات

4222 المودن، عبد الحى. (2017). التحول السياسي والانتخابات بالمغرب: حدود التغيير من الداخل. مركز دراسات الديمقراطية. ص. 122.

4223 السامي، محمد. (2018). الأحزاب السياسية وإنتاج التمثيلية بالمغرب: بين إكراهات النسق وتراجعات التأطير. عدد 5. سلسلة المجموعات الدستورية. ص. 82-55.

4224 السامي، محمد. (2018). مرجع سابق. ص. 82-55.

بين مختلف المؤسسات والفاعلين إشكالية تتعلق بحدود المبادرة السياسية للنخب المنتخبة، في ظل تنامي أدوار الخبرة التقنية والإدارة والمؤسسات ذات الوظائف الاستشارية والتنظيمية والحكامة. وهو ما قد يؤدي إلى انتقال جزء من عملية صناعة القرار من المجال السياسي التمثيلي إلى المجال التقني والإداري، بما يحد، نسبيا، من قدرة النخب المنبثقة عن الانتخابات على تحويل برامجها الانتخابية إلى سياسات عمومية ملموسة<sup>4225</sup>.

ويضاف إلى ذلك تحول أنماط التعبير السياسي والاجتماعي لدى فئات واسعة من المواطنين، خصوصا الشباب، الذين أصبحوا يلجون بصورة متزايدة إلى الفضاء الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي والحركات الاحتجاجية والمبادرات المدنية والترايبية للتعبير عن مطالبهم ومواقفهم. ويكشف هذا التحول عن إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والمؤسسة المنتخبة، بحيث لم تعد الانتخابات والقنوات الحزبية والمؤسسات التمثيلية الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الإرادة الجماعية. كما أن انتقال جزء من المطالب الاجتماعية إلى خارج القنوات السياسية التقليدية قد يعكس وجود أزمة ثقة في قدرة المؤسسات المنتخبة على الاستجابة الفعالة للانتظارات المجتمعية.

وعليه، فإن الإشكال المطروح لا يتعلق فقط بكيفية إنتاج التمثيلية السياسية عبر الانتخابات، وإنما بقدرة هذه التمثيلية على التحول إلى مشروعية سياسية مستدامة. فالمشروعية الانتخابية تشكل نقطة الانطلاق، لكنها لا تكفي بمفردها لضمان استمرارية الثقة في المؤسسات، إذ تظل مرتبطة بمستوى الأداء السياسي، والقدرة على الوفاء بالالتزامات الانتخابية، والاستجابة للمطالب الاجتماعية، وتحقيق نتائج ملموسة في مجال السياسات العمومية. ومن ثم، تبرز أهمية الانتقال من تصور للشرعية يقوم أساسا على سلامة المسار الانتخابي إلى تصور أوسع يجعل الإنجاز والأداء والاستجابة عناصر مكملة للمشروعية السياسية.

وبذلك، فإن الانتخابات في النظام الدستوري المغربي تؤدي وظيفة مزدوجة: إنتاج الشرعية الانتخابية من جهة، واختبار قدرة المؤسسات المنبثقة عنها على تحويل هذه الشرعية إلى مشروعية سياسية قائمة على الثقة والإنجاز والاستجابة من جهة أخرى. وهو ما يجعل التحدي الأساسي لا يكمن فقط في ضمان نزاهة الانتخابات وتعددية التمثيل، بل في تعزيز الصلة بين صوت الناخب، وأداء المنتخب، ونتائج السياسات العمومية، بما يسمح بتحويل الشرعية التي تمنحها صناديق الاقتراع إلى مشروعية سياسية أكثر رسوخا واستدامة<sup>4226</sup>.

#### الفقرة الثالثة: حدود الشرعية المستمدة من الاقتراع

تعد الشرعية الانتخابية شرطا إجرائيا وقانونيا أساسيا لتأسيس السلطة وتجديد النخب وإسناد الوظائف التمثيلية إلى من يحظون بثقة الناخبين. غير أن الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، رغم أهميته في إضفاء الشرعية على المؤسسات المنتخبة، لا يوفر بمفرده ضمانا نهائيا لاكتساب المشروعية السياسية وترسيخها. فالشرعية الانتخابية تمثل، في جوهرها، نقطة انطلاق للمشروعية السياسية وليست نهايتها، إذ تظل قيمتها الفعلية مرتبطة بمدى قدرة المؤسسات والنخب المنبثقة عنها على ممارسة السلطة بكفاءة، والاستجابة للانتظارات الاجتماعية، وتحقيق نتائج ملموسة في مختلف المجالات. ومن ثم، فإن الممارسة الدستورية والسياسية تكشف عن وجود حدود موضوعية تحول دون اختزال مشروعية النظام السياسي في نتائج الاقتراع وحدها، خاصة عندما لا تنجح النخب المنتخبة في تحويل البرامج والوعود الانتخابية إلى سياسات عمومية قادرة على إحداث أثر فعلي في حياة المواطنين<sup>4227</sup>.

وتتجلى الحدود الهيكلية والدستورية للشرعية الانتخابية في خصوصية البناء الدستوري المغربي، ولاسيما في ظل التوازن المركب بين مصادر المشروعية داخل النظام السياسي. فقد أرسى دستور 2011 مجموعة من المبادئ المرتبطة بالسيادة الشعبية والتمثيلية

<sup>4225</sup> بن شريف، المهدي. (2021). الهندسة الانتخابية بالمغرب ورهان إنتاج الأغلبية. عدد 11. مجلة الحقوق والقانون. ص. ص. 88-115.

<sup>4226</sup> أشرف، العباس. (2019). مرجع سابق. ص. ص. 45-68.

<sup>4227</sup> المودن، عبد الحى. (2017). التحول السياسي والانتخابات بالمغرب: حدود التغيير من الداخل. مركز دراسات الديمقراطية. ص. ص. 89.

الديمقراطية والانتخابات، لكنه في الوقت ذاته حافظ على مكانة مركزية للمؤسسة الملكية ضمن البناء الدستوري، باعتبار الملك رئيس الدولة وممثلها الأعلى، وفقا للفصل 42 من الدستور. ويعكس هذا الوضع تعدد مصادر المشروعية داخل النظام السياسي المغربي، حيث تتفاعل الشرعية الانتخابية مع المرجعية التاريخية والدينية والمؤسسية للمؤسسة الملكية. وبناء عليه، لا تؤدي نتائج الانتخابات إلى احتكار شامل لممارسة السلطة وصناعة القرار الاستراتيجي، وإنما تندرج ضمن منظومة مؤسسية تتوزع فيها الاختصاصات والأدوار بين مختلف الفاعلين الدستوريين والسياسيين. وهو ما يجعل تأثير التقلبات الانتخابية، أو تغير موازين القوى داخل البرلمان، محدودا في بعض المجالات ذات الطابع الاستراتيجي، ويتيح للنظام السياسي قدرا من الاستمرارية والاستقرار يتجاوز دورية الاستحقاقات الانتخابية وهشاشة بعض الأغلبية الحكومية<sup>4228</sup>.

أما الحدود الوظيفية والأدائية للشرعية الانتخابية، فتتصل أساسا بمدى قدرة المؤسسات المنتخبة على ترجمة التفويض الانتخابي إلى إنجازات وسياسات عمومية ملموسة. فصناديق الاقتراع تمنح النواب وأعضاء المجالس الترابية والحكومة شرعية قانونية وسياسية لممارسة وظائفهم، لكنها لا تمنحهم، بصورة تلقائية، مشروعية دائمة تستمر بمعزل عن مستوى الأداء. فالناخب لا ينظر إلى الانتخابات باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما باعتبارها وسيلة لاختيار نخب قادرة على تدبير الشأن العام وتحقيق نتائج تستجيب لتطلعاته. ولذلك، فإن استمرار مظاهر العجز في بعض السياسات العمومية، واتساع التفاوتات الاجتماعية والمجالية، واستمرار بعض الاختلالات المرتبطة بالتشغيل والصحة والتعليم والخدمات العمومية، قد يؤدي إلى إضعاف القيمة العملية للشرعية الانتخابية وإحداث مسافة بين المواطن والمؤسسات التي يفترض أنها تمثلها.

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم المشروعية القائمة على الأداء باعتباره أحد المداخل التي تسمح بفهم التحول من الشرعية الإجرائية إلى المشروعية المرتبطة بالإنجاز. فالمواطن أصبح لا يكتفي بالسؤال عن كيفية وصول النخب إلى السلطة، وإنما أصبح يهتم بدرجة أكبر بما حققته هذه النخب بعد الوصول إليها. وبذلك، تتحول الانتخابات من مجرد آلية لإنتاج السلطة إلى آلية لتقييم القدرة على ممارسة السلطة وتحقيق النتائج. وكلما اتسعت الفجوة بين الوعود الانتخابية والمخرجات الفعلية للسياسات العمومية، كلما تعرضت الشرعية الانتخابية لضغوط سياسية ومجتمعية، وأصبح تجديدها مرتبطاً بقدرة المؤسسات على إثبات نجاعتها وفعاليتها<sup>4229</sup>.

وتتصل بذلك حدود أخرى ذات طبيعة اجتماعية وتواصلية، تتمثل في أزمة القبول والثقة وتراجع جاذبية القنوات التمثيلية التقليدية لدى بعض فئات المجتمع، ولاسيما الشباب. فالعزوف عن المشاركة السياسية والانتخابية لا ينبغي النظر إليه فقط باعتباره امتناعا عن التصويت، وإنما يمكن قراءته أيضا بوصفه مؤشرا على وجود مسافة بين المواطن والمؤسسات السياسية، وعلى تراجع الاعتقاد بقدرة الانتخابات وحدها على إحداث التغيير المنشود. وعندما يشعر المواطن بأن صوته الانتخابي لا ينعكس بصورة واضحة على السياسات العمومية أو على ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، فإن قيمة الشرعية الاقتراعية تصبح موضع مساءلة، حتى وإن كانت العملية الانتخابية مستوفية لشروطها القانونية.

وقد ساهم تطور وسائل الاتصال والفضاء الرقمي في إعادة تشكيل أنماط التعبير والمشاركة السياسية، حيث أصبحت المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي والحركات الاجتماعية والمبادرات المدنية والترابية فضاءات بديلة للتعبير عن المطالب والمواقف والاحتجاج على السياسات العمومية. ولا يعني ذلك بالضرورة اختفاء القنوات التمثيلية التقليدية، وإنما يكشف عن تعدد مسارات إنتاج التعبير السياسي والمجتمعي خارج المؤسسات المنتخبة. وهو ما يفرض على الأحزاب والمؤسسات التمثيلية

4228 أشرفي، العباس. (2019). مرجع سابق. ص.ص. 45-68.

4229 السامي، محمد. (2018). مرجع سابق. ص.ص. 55-82.

تطوير أدوات التواصل والتفاعل مع المواطنين، واستيعاب المطالب الجديدة، والانتقال من التواصل الموسمي المرتبط بالحملات الانتخابية إلى تواصل سياسي ومؤسسي مستمر.

وعليه، فإن محدودية الشرعية الانتخابية لا تعني التقليل من قيمتها الدستورية والديمقراطية، وإنما تكشف عن طبيعتها المركبة باعتبارها شرعية تأسيسية تحتاج إلى التجديد المستمر من خلال الأداء والإنجاز والاستجابة. فالانتخابات تمنح المؤسسات المنتخبة حق ممارسة السلطة، لكنها لا تضمن استمرار الثقة فيها، إذ إن هذه الأخيرة تتوقف على قدرتها على تحويل التفويض الانتخابي إلى سياسات عمومية ناجعة، وعلى الحفاظ على قنوات فعالة للتواصل والمشاركة. ومن ثم، فإن التحدي الأساسي أمام النظام الدستوري والسياسي المغربي يتمثل في بناء علاقة تكاملية بين شرعية الاقتراع وشرعية الإنجاز وشرعية القبول المجتمعي، بما يجعل الانتخابات مدخلا حقيقيا لإنتاج المشروعية السياسية وليس مجرد آلية دورية لتجديد النخب والمؤسسات<sup>4230</sup>.

### المحور الثاني: شرعية الإنجاز وإعادة بناء الشرعية السياسية

تعد شرعية الإنجاز أحد المداخل الأساسية لفهم تحولات الشرعية السياسية في المجتمعات المعاصرة، إذ لم تعد شرعية السلطة تقوم فقط على الأسس الدستورية أو الانتخابية، وإنما أصبحت مرتبطة، بدرجة متزايدة، بقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة والاستجابة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. فقد أصبح المواطن لا يكتفي بالنظر إلى مشروعية المؤسسات من زاوية كيفية وصولها إلى السلطة، بل أصبح يهتم كذلك بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحويل الوعود والبرامج السياسية إلى سياسات عمومية ذات أثر فعلي على الواقع. ومن ثم، أضحت الأداء الحكومي وفعالية المؤسسات في تدبير الشأن العام من المحددات المهمة التي تسهم في تشكيل صورة السلطة ومدى قبولها اجتماعيا وسياسيا.

وفي هذا السياق، يبرز الإنجاز العمومي باعتباره آلية لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، من خلال تحويل السياسات والبرامج الحكومية إلى نتائج قابلة للقياس وذات أثر مباشر على حياة المواطنين، سواء تعلق الأمر بتحسين جودة الخدمات العمومية، أو تعزيز الحماية الاجتماعية، أو توفير فرص الشغل، أو تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. كما تكتسب شرعية الإنجاز أهمية خاصة في ظل تنامي انتظارات المواطنين وتنامي قدرتهم على تقييم أداء المؤسسات، الأمر الذي يجعل نجاح الدولة في الاستجابة لهذه الانتظارات عاملا أساسيا في تعزيز الثقة السياسية وتجديد مقومات الشرعية. وبذلك، فإن شرعية الإنجاز لا تعكس فقط قدرة السلطة على تحقيق نتائج ملموسة، وإنما ترتبط أيضا بقدرتها على إقناع المواطنين بجدوى السياسات العمومية وفعاليتها وعدالتها، بما يسمح بإعادة بناء علاقة أكثر توازناً وثقة بين المؤسسات والمجتمع.

### الفقرة الأولى: مفهوم شرعية الإنجاز ومؤشراتها

تعتبر شرعية الإنجاز إحدى أهم أشكال المشروعية الحديثة في العلوم السياسية والقانون العام، حيث للانتقال من شرعية الصندوق المبنية على صناديق الاقتراع إلى شرعية المخرجات المبنية على الأداء والنتائج الملموسة. وتتأسس شرعية الإنجاز على مدى قدرة السلطة والمؤسسات العمومية على تحقيق التنمية، وتقديم الخدمات العمومية بكفاءة، وإنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الحياة اليومية للمواطنين، مما يكسبها القبول والرضا المجتمعي بغض النظر عن النواقص التي قد تشوب الآليات التمثيلية التقليدية.

وتقوم شرعية الإنجاز على مجموعة من المقومات المفاهيمية من بينها: الانتقال من المدخلات إلى المخرجات، فبينما تركز الشرعية الانتخابية الإجرائية على "المدخلات" مثل نسبة المشاركة ونزاهة الاقتراع، تركز شرعية الإنجاز على "المخرجات" والآثار الفعلية للسياسات العمومية.

كما نجد أيضا مبدأ العقلانية والنجاعة، حيث يرتبط المفهوم بمبادئ الحكامة الجيدة، ونماذج التدبير العمومي الجديد، التي تجعل كفاءة الإدارة وسرعة الاستجابة لمتطلبات المواطنين معيارا أوليا لتقييم السلطة. وأيضا تكامل الشرعيات، بحيث لا تلغي

4230 الحفيان، محمد. (2019). الانتخابات الترابية بالمغرب وإنتاج النخب المحلية: دراسة سوسيولوجية قانونية. دار الأمان. ص. 65.

شرعية الإنجاز الشرعية الدستورية والانتخابية، بل تكملها، فالعجز عن تحقيق نتائج ملموسة يؤدي إلى تآكل قيمة الصوت الانتخابي وإضعاف الثقة في المؤسسات المنتخبة<sup>4231</sup>.

تحدد شرعية الإنجاز عبر مجموعة من المؤشرات الميدانية والموضوعية التي تقيس أداء الدولة والمؤسسات:

- 1- المؤشرات الاقتصادية والتنموية: نسب النمو والاستقرار الاقتصادي، قدرة الحكومة على خلق الثروة، والسيطرة على معدلات التضخم، والحد من الدين العمومي. وجذب الاستثمارات وتطوير البنيات التحتية، مدى إنجاز المشاريع المهيكلية (الموانئ، الطرق السيارة، الطاقات المتجددة) وتحسين مناخ الأعمال، والقدرة على توفير فرص الشغل وتقليص نسب البطالة بين الشباب وحملة الشهادات.
- 2- مؤشرات التنمية الاجتماعية والعدالة المجالية: مؤشر التنمية البشرية، مستوى تحسين جودة التعليم، الخدمات الصحية، ومعدل أمل الحياة عند الولادة، وتعميم التغطية الصحية والدعم الاجتماعي المباشر للطبقات الهشة لتقليص الفوارق الطبقية، والتوزيع المتكافئ للمشاريع والخدمات بين الجهات والمناطق القروية والحضرية.
- 3- مؤشرات جودة الخدمات العمومية والحكامة: سرعة وشفافية تقديم الخدمات الإدارية، وتبسيط المساطر، ومستوى التحول الرقمي للإدارة، ومحاربة الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتفعيل أجهزة الرقابة والترشيد المالي.
- 4- مؤشرات سيادة القانون الاستقرار: تحقيق الأمن، واستقرار المعاملات، وحماية الممتلكات والحقوق.
- 5- المؤشرات الانطباعية: قياس مدى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية ومدى ثقتهم في المؤسسات الترابية، واستقرار الشارع وقلة الحركات الاحتجاجية الفتوية أو الترابية كدليل على كفاية السياسات العمومية واستجابتها للمطالب<sup>4232</sup>.

#### الفقرة الثانية: الأداء الحكومي والسياسات العمومية كمييار للشرعية

لم تعد الشرعية السياسية، تختزل في مجرد الحصول على تفويض انتخابي أو احترام الإجراءات الدستورية المؤطرة للعملية الانتخابية، وإنما أصبحت مرتبطة، إلى حد كبير، بقدرة المؤسسات المنتخبة على تحويل التفويض الشعبي إلى نتائج وسياسات عمومية قابلة للقياس والتقييم. وانطلاقاً من ذلك، فإن الانتخابات لا تمنح الحكومة والأغلبية البرلمانية شرعية غير قابلة للمراجعة، وإنما تشكل نقطة انطلاق لمسار من المسألة السياسية والاجتماعية المستمرة. فشرعية التفويض الانتخابي تظل بحاجة إلى ترجمة عملية من خلال البرامج الحكومية، والسياسات العمومية، والقدرة على تحقيق النتائج المعلنة. ولذلك، يصبح أداء الحكومة ومدى وفائها بالتزاماتها الانتخابية والبرنامجية من العناصر التي تحدد مستوى استمرار الثقة في المؤسسات المنتخبة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقطاعات ذات الصلة المباشرة بالحياة اليومية للمواطنين<sup>4233</sup>.

وتتجسد شرعية الإنجاز، في السياق المغربي، من خلال مدى قدرة السلطة التنفيذية على تحويل المقتضيات الدستورية والتوجهات العامة للدولة إلى سياسات وبرامج عمومية ذات آثار ملموسة. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتحسين الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم والسكن، وتقليص الفوارق بين المجالات الترابية، فضلاً عن معالجة إشكالات البطالة والقدرة الشرائية والتضخم. كما يرتبط هذا المعيار بمدى جودة المرافق العمومية وقدرتها على الاستجابة الفعالة والسريعة لحاجات المرتفقين، إلى جانب تبسيط المساطر الإدارية، وتطوير الإدارة الرقمية، وتعزيز الحكامة والشفافية، ومحاربة الفساد، بما ينسجم مع مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي كرسه دستور 2011. ولا تقتصر شرعية الأداء على تحقيق النتائج الاقتصادية والاجتماعية فحسب، وإنما تمتد كذلك إلى طريقة تدبير السياسات العمومية وجودة الحكامة المؤسسية. فكلما اتسمت عملية صنع القرار العمومي بالشفافية والنجاعة والوضوح، وكلما أمكن

4231 البعكوي، الحاج. (2021). الحكامة الجيدة وشرعية الأداء في الإدارة العمومية المغربية. عدد 12. مجلة العلوم القانونية والإدارية. ص. 110-135.

4232 بوعشيق، محمد. (2019). التدبير العمومي الحديث ورهان نجاعة السياسات الترابية بالمغرب. دار الأمان للنشر والتوزيع. ص. 125.

4233 أتركين، محمد. (2020). أزمة التمثيل السياسي وتحولات النخب بالمغرب. عدد 22. المجلة المغربية للسياسات العمومية، ص. 15-41.

للمواطنين تتبع مدى تنفيذ البرامج والالتزامات الحكومية، ازدادت فرص تعزيز الثقة في المؤسسات. وعلى العكس من ذلك، فإن اتساع الفجوة بين الوعود الانتخابية والنتائج الفعلية قد يؤدي إلى ما يمكن تسميته بـ "عجز الإنجاز"، وهو وضع تصبح فيه الشرعية الانتخابية غير كافية بمفردها للحفاظ على مستوى مرتفع من الثقة والقبول الشعبي<sup>4234</sup>.

ويكشف هذا المعطى عن وجود علاقة تكاملية بين الشرعية الإجرائية وشرعية الأداء، فالانتخابات تمنح السلطة أساسا إجرائيا وديمقراطيا لممارسة الحكم، في حين يمنح الأداء الفعلي لهذه السلطة مضمونا عمليا لاستمرار شرعيتها. وبذلك، فإن المواطن لا يقيم المؤسسات المنتخبة فقط على أساس كيفية وصولها إلى السلطة، وإنما كذلك على أساس ما الذي حققته بعد الوصول إليها. فكلما نجحت الحكومة في ترجمة الاختيار الانتخابي إلى سياسات عمومية فعالة ونتائج ملموسة، أمكن للشرعية الانتخابية أن تتحول إلى شرعية إنجاز متجددة.

وفي الحالة المغربية، تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة النسق الدستوري والسياسي الذي يقوم على تعدد الفاعلين في صناعة القرار العمومي، وتداخل الأدوار بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات الدستورية والاستراتيجية. ومن ثم، فإن تقييم الأداء الحكومي لا يمكن فصله عن هذا التعدد في مراكز المبادرة وصناعة السياسات العمومية. وعندما تعجز الحكومة والأغلبية البرلمانية عن الاستجابة الكافية لبعض المطالب الاجتماعية أو التنموية، قد تتزايد المطالب الموجهة نحو باقي المؤسسات والفاعلين القادرين على تقديم حلول أو مبادرات ذات طابع استراتيجي، وهو ما يجعل النجاعة المؤسساتية والاستجابة الاجتماعية عنصراً أساسياً في فهم دينامية الشرعية داخل النظام السياسي المغربي<sup>4235</sup>.

وعليه، يمكن القول إن شرعية الإنجاز لا تلغي الشرعية الانتخابية، وإنما تستكملها وتمنحها مضمونا وظيفيا متجددا. فالافتقار يؤسس للتفويض، بينما يشكل الأداء الحكومي والسياسات العمومية المجال الذي تختبر فيه قدرة هذا التفويض على إنتاج نتائج فعلية. ومن هذا المنظور، تصبح شرعية المؤسسات المنتخبة رهينة ليس فقط بسلامة المسار الانتخابي واحترام القواعد الدستورية، وإنما أيضا بمدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات، وتحقيق النتائج، والاستجابة للحاجات الاجتماعية، وتجسيد مبادئ الدولة الاجتماعية على أرض الواقع.

#### الفقرة الثالثة: المسؤولية والمحاسبة وتجديد الشرعية السياسية

يشكل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة إحدى الدعامات الدستورية الحاكمة التي تتكامل مع الشرعية الانتخابية وشرعية الإنجاز لإعادة بناء وتحسين المشروع السياسية للنظام الدستوري. وفي التجربة المغربية لم يعد من المقبول اعتبار الانتخاب مجرد تفويض مطلق يمارس خارج أدوات التقييم والرقابة، بل ارتقى دستور 2011 بهذا المبدأ ليجعله مقوما جوهريا للتنظيم الدستوري للمملكة.

إن حيابة الشرعية الاقتراعية لا تعفي الممثلين والفاعلين التنفيذيين من الخضوع المستمر لآليات المساءلة والمحاسبة، إذ تعد المراقبة السياسية والقانونية والمؤسساتية والمالية الشفافة هي المدخل الأصيل لتجديد الثقة المفقودة بين المواطن والمؤسسات المنتخبة، والحيولة دون تحول الشرعية الإجرائية إلى شرعية شكلية منقطعة عن القبول المجتمعي.

تؤكد الأهمية المؤسساتية لمبدأ المحاسبة في تنوع وتعدد المستويات والآليات الدستورية المكلفة بتفعيله فمن جهة، تمارس المحاسبة السياسية عبر البرلمان من خلال آليات الرقابة على العمل الحكومي (تقصي الحقائق، الأسئلة الشفهية والكتابية، وملتقى الرقابة)، فضلا عن المحاسبة الانتخابية الدورية التي يباشرها الناخبون في صناديق الاقتراع عبر مجازاة الفاعلين أو عقابهم سياسيا. ومن جهة أخرى، برز دور المحاسبة المالية والقضائية للمجلس الأعلى للحسابات والهيئات الوطنية للحكامة مثل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي أصبحت تقاريرها الميدانية تشكل أداة كشف صريحة لمكامن الاختلال وعجز

4234 بوعشيق، محمد. (2019). التدبير العمومي الحديث ورهان نجاعة السياسات الترابية بالمغرب. دار الأمان للنشر والتوزيع. ص. 127.

4235 أتركين، محمد. (2020). مرجع سابق. ص. 15-41.

الأداء الحكومي والتراخي. ويترتب على هذا الحراك المؤسساتي أن مشروعية الفاعل السياسي أصبحت مرتبطة مباشرة بمدى خضوعه الشفاف لأدوات التقييم والمساءلة عن النتائج والموارد المرصودة<sup>4236</sup>.

تتجلى الوظيفة التجديدية للمحاسبة في بنية المشروعية السياسية في كونها الآلية الضامنة لربط الشرعية الاقتراعية بشرعية الإنجاز، حيث تمنح المساءلة المستمرة القدرة على تصحيح السياسات العمومية قبل تآكل الرصيد الاقتراعي للحكومة أو المجالس الترابية. عندما تفعل المحاسبة بصرامة ويربط أداء المسؤولين بالنتائج المعلنة، يستعيد الفاعل المنتخب قدرته على نيل القبول المجتمعي وإثبات نجاعته، مما يقلل من ظواهر العزوف والاحتجاج السياسي خارج القنوات الرسمية. بالمقابل، فإن معالجة اختلالات الإنجاز عبر أعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة تسهم في حماية النسق الدستوري ككل، من خلال ضمان انتقال السلطة وإدارتها في إطار من الشفافية وسيادة القانون، مما يعيد بناء المشروعية السياسية على قواعد متينة تجمع بين الشرعية الإجرائية والفاعلية التنموية وسيادة القانون<sup>4237</sup>.

#### خاتمة

تأسيسا على ما سبق، يظهر التحليل العلمي للنسق الدستوري والسياسي المغربي أن المشروعية السياسية لم تعد مفهوما ثابتا يحسم بمجرد إعلان نتائج الاقتراع أو تنصيب المؤسسات المنبثقة عنه، وإنما أصبحت مسارا ديناميا ومتواصلا يتداخل فيه التأصيل الدستوري مع مقتضيات الممارسة السياسية والمؤسساتية. فالانتخابات، وإن كانت تشكل المدخل الأساسي لاكتساب الشرعية وتجديد التمثيلية، فإنها لا تستنفد وحدها مضمون المشروعية السياسية، التي تظل في حاجة مستمرة إلى التجديد من خلال الممارسة الفعلية للسلطة ومدى قدرتها على الاستجابة للانتظارات المجتمعية.

وإذا كانت الشرعية الانتخابية توفر الغطاء الإجرائي والقانوني المبدئي لتأسيس السلطة وتجسيد مبدأ السيادة الشعبية، لاسيما من خلال مقتضيات الفصلين 11 و 47 من دستور 2011، فإن قوة هذه الشرعية واستمراريتها تظل مرتبطة بمدى قدرة المؤسسات المنتخبة على ترجمة التفويض الانتخابي إلى سياسات عمومية ناجعة ونتائج ملموسة. ومن هذا المنظور، يبرز الانتقال نحو شرعية الإنجاز والأداء باعتباره امتدادا طبيعيا للشرعية الانتخابية، وليس بديلا عنها، بحيث تصبح كفاءة التدبير، وجودة السياسات العمومية، وتحقيق التنمية، من المحددات الأساسية لاستدامة المشروعية السياسية.

كما أن هذا الانتقال يفرض إعادة النظر في العلاقة بين التمثيلية والمسؤولية والنتائج، إذ لم يعد كافيا أن تستند المؤسسات إلى مشروعية مصدرها الاقتراع، بل أصبح مطلوبا منها إثبات قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحويل الوعود الانتخابية إلى سياسات قابلة للتنفيذ والتقييم. وفي هذا السياق، يكتسب مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة أهمية مؤسساتية خاصة، باعتباره آلية لضمان مساءلة الفاعلين العموميين عن تدبيرهم للموارد والسياسات والقرارات، وتعزيز الشفافية والفعالية في ممارسة السلطة.

وعليه، فإن تعزيز المشروعية السياسية في النظام الدستوري المغربي يظل رهينا بمدى القدرة على تحقيق الملاءمة بين شرعية التأسيس ونجاعة النتائج، بما يسمح بتحويل التفويض الانتخابي إلى ثقة مؤسساتية مستدامة. فكلما اتسعت المسافة بين ما يعلن أثناء الاستحقاقات الانتخابية وما يتحقق على مستوى الممارسة، ازدادت احتمالات تآكل الثقة في المؤسسات التمثيلية، في حين أن اقتران الشرعية الانتخابية بأداء مؤسساتي فعال وحكامة جيدة، ومحاسبة فعلية، من شأنه أن يعزز القبول المجتمعي بالمؤسسات ويدعم الاستقرار السياسي ويمنح المشروعية قدرة أكبر على الاستمرار والتجدد.

#### المراجع المعتمدة

4236 بوطالب، نادية. (2021). مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في دستور 2011: بين التكريس الدستوري وتحديات تفعيل الإداري والسياسي. عدد 35. مجلة القانون والأعمال الدولية. ص. 75-98.

4237 الحداوي، رشيد. (2020). صنع السياسات العمومية بالمغرب: إكراهات الحكامة وتحديات النجاعة. دار النشر المغربية. ص. 52.

- ✓ أتركين، محمد. (2017). الدستور والدستورانية في المغرب: من فصل السلط إلى صك الحقوق. منشورات مجلة العلوم القانونية.
- ✓ أتركين، محمد. (2020). أزمة التمثيل السياسي وتحولات النخب بالمغرب. عدد 22، المجلة المغربية للسياسات العمومية.
- ✓ أشرفي، العباس. (2019). تحولات المشروع السياسية في المغرب بين المرجعية التأسيسية والدينامية الانتخابية. عدد 148، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.
- ✓ الحداوي، رشيد. (2020). صنع السياسات العمومية بالمغرب: إكراهات الحكامة وتحديات النجاعة. دار النشر المغربية.
- ✓ الحفيان، محمد. (2019). الانتخابات الترابية بالمغرب وإنتاج النخب المحلية: دراسة سوسيولوجية قانونية. دار الأمان.
- ✓ الساسي، محمد. (2018). الأحزاب السياسية وإنتاج التمثيلية بالمغرب: بين إكراهات النسق وتراجعات التأطير. عدد 5، سلسلة المجموعات الدستورية.
- ✓ الطالبي، إلهام. (2026). محددات الهندسة الانتخابية في المغرب. العدد 569، مجلة المستقبل العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.
- ✓ اليعكوبي، الحاج. (2021). الحكامة الجيدة وشرعية الأداء في الإدارة العمومية المغربية. عدد 12، مجلة العلوم القانونية والإدارية.
- ✓ بوعشيق، محمد. (2019). التدبير العمومي الحديث ورهان نجاعة السياسات الترابية بالمغرب. دار الأمان للنشر والتوزيع.
- ✓ بوطالب، نادية. (2021). مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في دستور 2011: بين التكريس الدستوري وتحديات تفعيل الإداري والسياسي. عدد 35، مجلة القانون والأعمال الدولية.
- ✓ بن شريف، المهدي. (2021). الهندسة الانتخابية بالمغرب ورهان إنتاج الأغلبية. عدد 11، مجلة الحقوق والقانون.
- ✓ الهلالي، عبد العزيز. (2023). النظام الانتخابي والأحزاب السياسية بالمغرب. عدد 5، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ المودن، عبد الحي. (2017). التحول السياسي والانتخابات بالمغرب: حدود التغيير من الداخل. مركز دراسات الديمقراطية.
- ✓ يحيى، عبد القادر. (2021). القضاء الدستوري ورهان ضمان الشفافية والنزاهة الانتخابية بالمغرب. عدد 9، مجلة العلوم القانونية والسياسية.
- ✓ دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-91-1 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر.

# مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1<sup>er</sup> - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن  
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -  
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

## مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

|                    |                            |                      |                           |
|--------------------|----------------------------|----------------------|---------------------------|
| القانون الجنائي    | قانون الأسرة وعلوم الفقه   | قانون المال والأعمال | الرقمنة والذكاء الاصطناعي |
| القانون الرياضي    | الشغل والحماية الاجتماعية  | العقار والتعمير      | المساطر الإجرائية         |
| القانون الدستوري   | القانون الإداري            | القانون الدولي       | القانون البيئي            |
| الدراسات بالفرنسية | الإدارة الصحية بالإنجليزية | الدراسات بالإنجليزية | العلوم السياسية           |

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول  
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن  
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

## الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية  
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة  
أكبر قاعدة بيانات للمجلات  
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية  
بوفر معلومات موثوقة عن  
المجلات والناشرين في  
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر  
وأوسع قواعد المعلومات  
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات  
المرجعي العربي  
Arab Citation &  
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)  
يستخدم لمحايل المحتوى  
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق  
الأنشطة البحثية والعلمية  
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع  
وفهرسة المعلومات البحثية  
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف  
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي  
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما  
وبقفا ونقشها واناحة  
لستخدامها



معتمدة من طرف  
HAL SCIENCE  
الخزينة البيفية الفرنسية  
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية  
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع  
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة  
وتقييم المجلات العلمية وفق  
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول  
إلى الكتب والأبحاث والوثائق  
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة  
المصادر والمراجع  
العلمية



منظمة ISSN لترقيم  
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات  
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر  
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات  
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء  
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث  
وتحليلها وتوفرها الباحثين  
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية  
التدريس في اكتنتاش المجلات  
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع  
الوصول إلى المجلات المجلات  
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي  
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية  
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية  
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP  
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة  
المجلات الأكاديمية والبحثية  
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف  
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر  
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى  
الأبحاث والبيانات المفتوحة  
المتوفرة من مصادر متعددة



**ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية**  
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،  
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات  
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،  
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام  
العلمي والتقني



مؤسسة  
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة  
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية  
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291  
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية  
تصدر عن جامعة  
الحسن الأول  
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

### مجلة القانون والأعمال الدولية

|                       |                                                                                                                                                           |
|-----------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الإيداع القانوني      | : ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018                                                                                                                            |
| ملف الصحافة           | : 05 / 2017 ص                                                                                                                                             |
| الطبع                 | : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط<br>شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب                                 |
| المدير المسؤول        | : الدكتور مصطفى الفوري                                                                                                                                    |
| الهاتف                | : 00212-6-87-40-65                                                                                                                                        |
| البريد الإلكتروني     | : <a href="mailto:Mforki22@gmail.com">Mforki22@gmail.com</a>                                                                                              |
| الموقع الرسمي للمجلة  | : <a href="http://www.droitentreprise.com">www.droitentreprise.com</a><br><a href="http://doi.org/10.63585/VLQV1532">http://doi.org/10.63585/VLQV1532</a> |
| رابط DOI لهذا الاصدار |                                                                                                                                                           |

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

# مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



## إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات  
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

## المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

## نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

## الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

## الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

## روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : [www.droitentreprise.com](http://www.droitentreprise.com)



صفحة المجلة : [www.facebook.com/droitentreprise](https://www.facebook.com/droitentreprise)



البريد الإلكتروني : [MFORKI22@GMAIL.COM](mailto:MFORKI22@GMAIL.COM)



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول  
UNIVERSITÉ HASSAN 1<sup>ER</sup>

# هيئة تحرير المجلة

## قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

## القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





# هيئة تحرير المجلة



## القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

## القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

## قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



# هيئة تحرير المجلة

## قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

## القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

## القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شفاء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

## القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

## العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

## الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





# الهيئة الاكاديمية و النشر



## مجلة القانون والأعمال الدولية

- د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام
- د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص
- د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام
- د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية
- د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام
- د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
- ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة
- ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي
- ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات
- ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية
- د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير
- ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حلومي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. مصطفى رمضان عبد القادر  
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -  
ممثل المجلة في العراق
- ذ. عادل عبد الله عزيز  
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية  
الادارية الموصل العراق
- ذ. باسل علي عباس  
أستاذ بجامعة القادسية - العراق
- د. محمد حمدي عبد العليم علا -  
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

- د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية
- د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق
- د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -
- د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية
- د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق
- د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص
- د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص
- د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق
- ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص
- د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص
- د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص
- ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط
- ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص
- د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص
- ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام
- د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام
- د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب
- د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص
- د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص
- د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص
- د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -  
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية
- د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -  
ممثل المجلة في موريتانيا
- د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص
- د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص
- د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



|     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 28  | الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة<br>الدكتورة: خلود محمد النجاوي<br>عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة                                                                                                                                                   |
| 46  | الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني<br>الدكتور: نزار حمدي قشطة<br>رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)<br>المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي<br>محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) |
| 68  | التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي<br>الدكتور: يونس مليح<br>أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية<br>عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية                        |
| 82  | الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية<br>الدكتور: خالد عبد الله الزعابي<br>عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي                                                                                                                                                          |
| 94  | أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة<br>الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر<br>أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة                                                                                                                                         |
| 111 | حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي<br>دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا<br>الباحث : علي حمود حمدان النعيمي<br>عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة                                                                                                      |
| 130 | الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة<br>الدكتورة: سميرة أصبان<br>دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء                                                                                                                                                                                          |
| 142 | حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري<br>الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد<br>باحث متخصص في العلوم القانونية                                                                                                                                                |
| 158 | الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات<br>الدكتورة: نبيلة الغشيم<br>دكتوراه في القانون الخاص                                                                                                                                                                                                                                                  |

|     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 167 | إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية<br>المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني<br>عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة<br>والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي                                                                                                                              |
| 188 | حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية<br>الباحثة : حسناء الشقوري<br>باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي                                                                                                                                                                       |
| 204 | التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة<br>الباحثة: مشاعل عابد الحربي<br>طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية                                                                                                                                                                 |
| 233 | الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية<br>الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي<br>باحث متخصص في العلوم القانونية                                                                                                                                                                                                                                              |
| 252 | الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات<br>الباحث: رضوان النكادي<br>باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس<br>الباحث يوسف الإدريسي<br>باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس<br>تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي<br>أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة |
| 265 | قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية<br>الباحثة فرح الزوجال<br>باحثة بسلك الدكتوراه<br>القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة                                                                                                                                                                                                         |
| 279 | توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية<br>الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل<br>أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز                                                                                                                                                                                  |
| 304 | رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح<br>الدكتور : عبد الحميد اشتوك<br>دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -                                                                                                                                                                             |
| 319 | أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024)<br>الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت<br>باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة                                                                                                                                                                                                                |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |     |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية<br>الباحث: أيوب بنقاسم<br>طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص<br>جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال -<br>مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد<br>تحت إشراف الدكتور: علال فالي<br>أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.                                                   | 334 |
| عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية -<br>الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة<br>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه                                                                                                                                                                                                                                                                                  | 343 |
| • محور قانون المال و الأعمال                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |     |
| الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030<br>الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي<br>أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة<br>جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية                                                                                                                                                              | 365 |
| رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة<br>الدكتور: العالم الحسن عالي<br>أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط                                                                                                                                                                                                                                                       | 375 |
| الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني<br>الدكتور: فيصل موسى الحباري<br>أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن<br>الدكتور: علي محمد الزعبي<br>أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن                                                                                                  | 385 |
| الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية)<br>الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري<br>أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر<br>الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن<br>أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين<br>الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج<br>أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر | 401 |
| دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة<br>الدكتور: مولاي أحمد سالم<br>أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا                                                                                                                                                                                                                                                                                             | 419 |
| البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية<br>الدكتورة: إيمان التيس<br>أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس                                                                                                                                                                                                                   | 435 |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |     |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك<br>الدكتور: جمال حميدا<br>دكتور في القانون الخاص                                                                                                                                                                                                                                                   | 441 |
| مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي<br>الباحثة: غيثة الدريوش<br>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط<br>تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية<br>أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط | 451 |
| آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي<br>الباحث: عبد المجيد زيان<br>باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء                                                                                                           | 461 |
| خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة<br>الباحث: ادوحسين المحفوظ<br>باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير                                                                                                                                         | 475 |
| فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي<br>الباحث: عبد العالي الزنافري<br>طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة                                                                                                                     | 489 |
| الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية<br>الدكتورة نهال اللواح<br>أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة<br>الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال<br>رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي                                                                                                                   | 503 |
| مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة<br>الباحثة : منار محمد الغامدي<br>باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز<br>تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير<br>أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز                        | 508 |
| حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي<br>الباحثة : عفاف صبار<br>طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش                                                                                                                                                                                                                              | 544 |
| أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية<br>الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى<br>باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال                                                                                                                                                                  | 556 |

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

|     |                                                                                                                                                                                                                       |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 577 | حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية<br>الدكتورة: سناء المتدين<br>أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة |
| 588 | منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية<br>الباحث: بلال جبر خميس عماد<br>محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة                                                                   |
| 601 | منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية<br>الباحث: عبد الإله ذهبي<br>طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب                               |
| 621 | فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر)<br>الباحث: عمرو زهير محمود نوفل<br>باحث في العلوم الشرعية والإسلامية                                                             |

• محور القانون الجنائي

|     |                                                                                                                                                                                                |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 638 | الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة<br>الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي<br>عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة                           |
| 658 | المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية<br>الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج<br>الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء         |
| 714 | التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23<br>الدكتورة: سكينه غزاوي<br>دكتورة في القانون الخاص<br>أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات      |
| 727 | سرقة القوى المحرزة<br>الباحث نور الدين طارق الرجبي<br>باحث بسلك الدكتوراه                                                                                                                      |
| 742 | المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال<br>الباحث: الجازي الكبيسي<br>كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر                                                                          |
| 757 | دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية<br>الباحث: المهدي لهبي<br>باحث بسلك الدكتوراه<br>كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط |

|                                      |                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
|--------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 764                                  | المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية<br>الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب<br>شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط                                     |
| 781                                  | مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد<br>الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله<br>جامعة لوسيل - دولة قطر                                                                                                          |
| 795                                  | الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر<br>الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي<br>باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية                                                                                                                                                      |
| 808                                  | دور النيابة العامة في جرائم الشيك<br>الباحث: هشام حدادي<br>باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس                                                                                                                                          |
| ● محور القوانين المسطرية و الاجرائية |                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| 825                                  | الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي)<br>الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي<br>عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة<br>وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة |
| 837                                  | مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي<br>- دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة -<br>الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله<br>دكتور في القانون الخاص                                                                                           |
| 853                                  | إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني<br>الدكتور: أمحمد الأحمد<br>دكتور في العلوم القانونية والسياسية<br>أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي                                                               |
| 867                                  | نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب<br>الدكتور: عجان عزيز<br>دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية                                                                                                                                                                   |
| 887                                  | الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة<br>الباحثة: تمارا سعد مغامس<br>باحثة بسلك الدكتوراه<br>تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان                                                                                                |
| 907                                  | التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية.<br>الباحثة: دعاء الشلي<br>باحثة بسلك الدكتوراه                                                                                                                                           |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |      |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني<br>الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل<br>دكتور في القانون الخاص                                                                                                                                                                                                                        | 919  |
| سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية<br>"دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني"<br>الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد<br>الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية<br>وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.                                                    | 931  |
| • محاور قانون العقار و التعمير                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |      |
| التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة<br>الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم<br>كلية القانون - جامعة الأمير سلطان                                                                                                                                                                                             | 959  |
| الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني<br>الدكتور: محمد الأمين أحمد<br>أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط                                                                                                                                                                                                                                                                      | 980  |
| دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية<br>الدكتور: عبد الهادي رشدي<br>دكتور في الحقوق<br>عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية<br>أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب                                                                                                                  | 997  |
| توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90<br>الباحث: الحسن أندوري<br>باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس<br>الدكتورة: ابتسام علمي<br>أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس                                        | 1031 |
| القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية<br>الباحثة: كوثر الغزال<br>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس<br>الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي<br>أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس | 1047 |
| تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها<br>الباحث: سفيان شايب<br>باحث بسلك الدكتوراه<br>كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط                                                                                                                                                                                                | 1065 |

|      |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
|------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1083 | <p><b>المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة</b></p> <p><b>الباحث: مصطفى بن لغريسي</b></p> <p>طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس</p> <p><b>الدكتور: عبد العالي لعديري</b></p> <p>أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس</p>                                                             |
| 1094 | <p><b>المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون</b></p> <p><b>الباحثة: إيمان فضلي</b></p> <p>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه</p> <p>كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء</p> <p>مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD)</p> <p>محامية بهيئة المحامين بسات</p>                           |
|      | <p>• <b>محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية</b></p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
| 1110 | <p><b>اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟</b></p> <p><b>الدكتورة: نادية المشيشي</b></p> <p>أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط</p>                                                                                                                                                               |
| 1122 | <p><b>كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية)</b></p> <p><b>الدكتور: رشيد الزعيم</b></p> <p>دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا</p>                                                                                                                                    |
| 1134 | <p><b>مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل</b></p> <p><b>الباحثة : شيماء الجباري الحسني</b></p> <p>باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء</p> <p><b>الدكتورة: ابتسام بلحداد</b></p> <p>أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء</p>  |
| 1146 | <p><b>التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث</b></p> <p><b>الباحثة : آسيا القواسمي</b></p> <p>باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية</p> <p><b>الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد</b></p> <p>أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية</p> |
| 1159 | <p><b>أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة</b></p> <p><b>الباحث: رائد خميس محمود حماد</b></p> <p>متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة</p>                                                                                                                                                                                                                   |
| 1180 | <p><b>دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية</b></p> <p><b>الباحث: عياد باتي</b></p> <p>باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال</p> <p>مفتش الشغل من الدرجة الثانية</p>                                                                                                                           |

|                        |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1192                   | مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل<br>الدكتورة : وسيلة جلال<br>دكتورة في القانون الخاص                                                                                                                                                                                                                                                     |
| 1205                   | مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي<br>الباحث: مراد البورقادي<br>باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية -<br>جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس -<br>متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية                                                                                  |
| ● محور القانون الرياضي |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| 1215                   | تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية<br>الدكتور: محمد الحليمي<br>دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش                                                                                                                                                                                                                                            |
| 1231                   | حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة<br>الدكتور: يوسف أبويعقوب<br>دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان<br>الدكتورة: أحلام عليمي<br>أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي<br>رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية |
| 1241                   | مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23<br>الدكتور: حميد اسليماني<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا                                                                                                                             |
| ● محور القانون البيئي  |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| 1258                   | قراءة في القوانين البيئية بالمغرب<br>الدكتور: وليد حديديوي<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء                                                                                                                                                                                                                                                     |
| 1269                   | الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية"<br>الدكتور المصطفى حيان<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش<br>أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب                                                                                                                                                         |
| محور القانون الدولي    |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| 1282                   | مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً)<br>الدكتور موسى محمد مصباح<br>استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان                                                                                                                                                                                              |
| 1298                   | الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة.<br>الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي<br>باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.                                                                                                                                                                                       |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |      |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر<br>الدكتور سيف محمد سيف السويدي<br>عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي<br>بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر<br>عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي                                                                                                                                                            | 1320 |
| أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا<br>الباحثة : ليلي اليحيوي<br>باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط                                                                                                                                                                                                                                          | 1342 |
| المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب)<br>الباحث : إبراهيم النوحى<br>باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية<br>كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية                                                                                                   | 1359 |
| النزاع في منطقة الأحواز (إيران)<br>الباحثة / بدور آل خليفة<br>طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر<br>بإشراف الدكتور / محمد اوريا                                                                                                                                                                                                            | 1373 |
| الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي<br>الباحث : بدر بتال العتيبي<br>باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة<br>حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة                                                                                                                                                   | 1387 |
| ● محور القانون الإداري                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |      |
| هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟<br>من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026<br>الدكتور مصطفى الفوركي<br>دكتور في القانون الخاص                                                                                                                                                                                | 1407 |
| المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي<br>الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري<br>الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل                                                                                                                                                                                                                                 | 1428 |
| وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة<br>المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي<br>رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد<br>المحامي الدكتور رجب محمد ندا<br>رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر<br>الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض<br>أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد<br>كلية القانون جامعة اوروك -بغداد | 1449 |

|                                |                                                                                                                                                                                                                                           |
|--------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1467                           | "التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي"<br>الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم<br>أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية                                                                  |
| 1487                           | "البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية<br>الدكتور: فهد فيلالي،<br>دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله<br>إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية                 |
| 1508                           | دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال<br>الدكتور هشام عميد<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات                                                                               |
| 1524                           | سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي<br>الدكتور سيد محمد محمد فاضل<br>أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا                                                                                                      |
| 1535                           | التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17<br>الدكتور محمد علالي<br>دكتور في القانون الاقتصادي<br>أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير |
| 1561                           | العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب<br>الدكتور إبراهيم بنفراج<br>أستاذ زائر بجامعة ابن زهر                                                                                                                                         |
| 1581                           | المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية<br>الدكتور : محمد أحتيتيش<br>دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس                                                    |
| 1596                           | تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة<br>الدكتور عبد القادر يوسف شامخ<br>أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط                                                      |
| 1609                           | الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب<br>الباحثة : جهان المليح<br>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا                                                                                   |
| <b>• محور القانون الدستوري</b> |                                                                                                                                                                                                                                           |
| 1626                           | حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة<br>الدكتور الطاهر ولد أحمد<br>أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط                                                                                                            |
| 1641                           | أسس الملكية الدستورية في المغرب<br>الدكتور سيد محمد محمد فاضل<br>أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط                                                                                                                                      |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |      |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني<br>الباحثة : مرام عوض عامر نصار<br>باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام<br>بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية<br>(فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية                                                                                                                                             | 1650 |
| من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي<br>الدكتور : أنوار التازي<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية<br>جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء                                                                                                                                                                                                                                                               | 1673 |
| • محور العلوم السياسية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |      |
| اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة -<br>الدكتور : محمد سكي<br>أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط<br>باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا                                                                                                                                                           | 1688 |
| الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب"<br>الباحثة : الزهرة اباحني<br>طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط<br>كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا                                                                                                                                                                                      | 1710 |
| • محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |      |
| <b>Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA)</b><br><b>Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis</b><br>Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa,<br>Kingdom of Saudi Arabia                                                                                                                                             | 1724 |
| <b>Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip</b><br><b>Yousef. M. A. Alghoul</b><br>Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan<br>Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza, | 1749 |
| <b>Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance?</b><br><b>Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi</b><br><b>Danışman:</b><br><b>Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL</b><br>İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ<br>ULUSLARARASI İLİŞKİLER<br><b>Öğrenci:</b><br><b>Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA</b>                                                                  | 1771 |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |      |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| <p><b>Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations.</b><br/><b>Saleem Isaaf Alazab</b><br/>1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan.<br/>dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: <a href="https://orcid.org/0009-0001-0544-620X">https://orcid.org/0009-0001-0544-620X</a>.</p> <p><b>Ali Ahmad Alzubi</b><br/>1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan.<br/>alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: <a href="https://orcid.org/0009-0005-6602-101X">https://orcid.org/0009-0005-6602-101X</a>.</p> <p><b>Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani</b><br/>1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan,<br/>Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: <a href="https://orcid.org/0009-0007-8849-8470">https://orcid.org/0009-0007-8849-8470</a>.</p> <p><b>Wael Hakam Qutishat</b><br/>Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1<br/>wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: <a href="https://orcid.org/0009-0006-8843-5368">https://orcid.org/0009-0006-8843-5368</a>.</p> | 1804 |
| <p><b>Concept of Ambiguity in Law and Language</b><br/><b>First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER</b><br/>PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan.<br/>Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433.<br/>E-mail : eljaili_net@yahoo.com</p> <p><b>Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama.</b><br/>Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | 1815 |
| <p>• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |      |
| <p><b>Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine</b><br/><b>Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya</b><br/>Health consultant<br/>PhD Health Management</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | 1883 |
| <p><b>The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip</b><br/><b>Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha</b><br/>- MOH - Gaza - PhD in Health Management</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | 1909 |
| <p><b>محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية</b></p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |      |
| <p><b>La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application</b><br/><b>Dr. Samir ABAKIL</b><br/>Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport<br/>Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | 1935 |
| <p><b>L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION</b><br/><b>Pr. Lamyae SAHRANE</b><br/>Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia<br/>Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation<br/><b>Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE</b><br/>Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia<br/>Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation<br/>Université Hassan II Casablanca - MAROC</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | 1949 |
| <p><b>Le financement participatif : Apports et risques</b><br/><b>DR . Mohamed KELLATI</b><br/>Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | 1964 |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |      |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 :<br>transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire<br>Youssef Latrach<br>Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès                                                                                                               | 1973 |
| La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites<br>Dr. Chaimaa MAROUFI<br>Docteure en droit privé                                                                                                                                                                                                                                                     | 1989 |
| L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN<br>Dr. Badre FASSI FIHRI<br>Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès                                                                                                                                                                                                      | 1999 |
| La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine<br>Dr. Brahim NAITOUGARZ<br>Docteur et chercheur en droit international et relations internationales                                                                                                                                                                                                                          | 2007 |
| Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée<br>Dr. Salma KADIRI ALAOUI<br>Docteure en sociologie des organisations<br>Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc                                                                                                                                        | 2021 |
| La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français<br>Dr. Siham LAKBOUCHI<br>Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC<br>Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock                                                                                                                            | 2032 |
| La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain<br>Dr. Asseya ABLI<br>Docteure en droit                                                                                                                                                                                                                                                                  | 2041 |
| LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES,<br>DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES<br>Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe<br>Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi<br>Mohamed Ben Abdellah, Fès<br>Encadrée par M. Abdellah MARGHICH<br>professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté | 2058 |
| Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques<br>El Alaoui Mohammed<br>Doctorant<br>Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès<br>Laboratoire : Droit et Développement<br>Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ                                                                       | 2069 |
| L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et<br>perspectives pour le système marocain<br>EHIRI NAAMA<br>Faculté des sciences de l'éducation - Rabat<br>Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat                                                                       | 2079 |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |      |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| <p><b>La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires</b></p> <p><b>Abir OMRI</b><br/>Doctorante-chercheuse<br/>Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settat - Université Hassan 1er de Settat<br/><b>Pr. Soumaya AKKOUR</b><br/>Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settat - Université Hassan 1er de Settat</p>                        | 2094 |
| <p><b>La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé</b></p> <p><b>ELAMIM Abdelouahed</b><br/>Doctorant-chercheur<br/>Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | 2112 |
| <p><b>L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique.</b></p> <p><b>AZEDDINE TANOUCHE</b><br/>Doctorant chercheur en droit privé<br/>Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société<br/>Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès</p>                                                                                                                                | 2126 |
| <p><b>La loi n° 58.25 relative à la procédure civile</b><br/><b>Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre</b></p> <p><b>EL BAIR Ali</b><br/>Doctorant-chercheur<br/>Université Hassan 1er de Settat - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settat<br/>Laboratoire de Droit des Affaires</p>                                                                                                                                                                                                      | 2135 |
| <p><b>L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance</b><br/><b>La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile</b></p> <p><b>Doctorant-chercheur MEHDI Nordin</b><br/>Doctorant en droit privé<br/>Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi<br/>Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR<br/>Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com</p> | 2145 |
| <p><b>La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence</b></p> <p><b>Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI</b><br/>Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia<br/><b>Pr. Ahmed ALLALI</b><br/>Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia</p>                                                                                                                                                                           | 2170 |

## كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



## إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



## إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 ( 130 بحثًا )



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

## الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

|                                                                                                        |                                                                                                   |                                                                                                    |                                                                                                       |                                                                                                      |                                                                                                        |                                                                                                          |                                                                                                       |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <br>السودان<br>5    | <br>قطر<br>7   | <br>الأردن<br>8 | <br>موريتانيا<br>8 | <br>السعودية<br>9 | <br>الإمارات<br>9 | <br>فلسطين<br>13    | <br>المغرب<br>89 |
| <br>ساحل العاج<br>1 | <br>تركيا<br>1 | <br>مصر<br>1    | <br>البحرين<br>1   | <br>اليمن<br>1    | <br>العراق<br>2   | <br>سلطنة عمان<br>2 | <br>لبنان<br>3   |

| عدد الأبحاث | محاور الإصدار رقم 66                                     |
|-------------|----------------------------------------------------------|
| 20          | محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي                           |
| 15          | محور قانون المال والأعمال                                |
| 4           | محور قانون الأسرة وعلوم الفقه                            |
| 10          | محور القانون الجنائي                                     |
| 8           | محور المساطر الإجرائية                                   |
| 8           | محور العقار والتعمير                                     |
| 8           | محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية                     |
| 3           | محور القانون الرياضي                                     |
| 2           | محور القانون البيئي                                      |
| 7           | محور القانون الدولي                                      |
| 12          | محور القانون الإداري                                     |
| 4           | محور القانون الدستوري                                    |
| 2           | محور العلوم السياسية                                     |
| 6           | محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية                 |
| 2           | محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية |
| 19          | محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية                   |
| 130 بحثًا   | المجموع                                                  |